



دور القطاع الأهلي في
اقتصاد السوق الاجتماعي

6

الدكتور محمد سعيد الحلبي

2005/12/27

"إن الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم، ونستر عورتهم، ونوفر لهم حرفتهم. فإذا أعطيناهم هذه النعم، تقاضيناهم شكرها. يا هذا إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد في الطاعة عملاً التمتست في المعصية أعمالاً، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية".

الخليفة عمر بن الخطاب

"إن الضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان، فالضمان الاجتماعي هو نظام شمولي يتضمن مجموعة من التأمينات التي تهدف حماية المواطنين من بعض أو جميع المخاطر التي قد يتعرضون لها".

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - الأمم المتحدة لعام 1984

"إن الدولة القوية وحدها هي التي تتمكن من إنجاز التنمية الشاملة وصيانة قرارها الوطني المستقل...، فالأسواق القوية لا يمكن أن تولد إلا في أحضان اقتصاد قوي تكفل الدولة من خلاله الرعاية الاجتماعية لجميع أفرادها"

الرئيس بشار الأسد - المؤتمر القطري العاشر

"بإمكان الحكومات ومن واجبها أن تعتمد توجهات تساعد بلدانها على النماء، كما تؤمن أيضاً تقاسماً أكثر عدلاً لثمار النمو. ووضع آلية اقتصادية تعتبر أن الدولة والأسواق في حالة تكامل، حالة مشاركة وتسلم بأنه إذا كانت الأسواق في قلب الاقتصاد فالدولة أيضاً لها دور يجب أن تؤديه".

الخبير استيغلنز - بعد مضي عقد كامل على تطبيق سياسات النيوليبرالية

الفهرس

.....	مدخل البحث
.....	دور القطاع الأجنبي في اقتصاد السوق الاجتماعي
.....	مقدمة
.....	مفهوم المشاركة الشعبية (الاجتماعية)
.....	مفهوم العمل التطوعي الذاتي
.....	الشروط التي يجب توفيرها في عمل الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية
.....	الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية في الجمهورية العربية السورية
.....	المنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة
.....	المنظمات غير الحكومية التابعة للجامعة العربية
.....	القطاع الأهلي كشريك وعنصر فاعل في تحقيق أهداف التنمية في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي
.....	مصادر البحث

مدخل البحث

د. محمد سعيد الحلبي*

منذ أن خلق الله البشر على سطح الأرض ولايزالون يجادلون ويتحاورون حول ثنائيات الخير والشر، العدل والظلم، الحرية والعبودية، الانضباط والانفلات، الكرم والشح... إلخ. وما يهم من يعمل في الشأن الاقتصادي ثنائية الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية، حيث يتحقق التوازن والانسجام بين تلك القيمتين صعوداً وهبوطاً، حسب تباين الوضع الاقتصادي لكل إنسان أو فئة أو شريحة تقع ضمن المجتمع.

فالأقوياء اقتصادياً يسعون دائماً إلى تحقيق الحرية الفردية بكل أبعادها ولايهمهم العدالة الاجتماعية إلا بدرجة بسيطة. بينما يسعى الضعفاء اقتصادياً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف ولايهتمون بالحرية الفردية إلا بدرجة بسيطة.

وسيستمر الصراع بين أنصار الاتجاهين الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية وفق نماذج وفلسفات تتجسد في معظم الأحيان بأيديولوجيات وأحزاب وتجمعات يسعى أنصارها نحو تحقيق اتجاهاتها وفق منظومة من المفاهيم والاتجاهات والسلوكيات ساعية لكسب المؤيدين والأنصار.

وقد جاءت التجربة التاريخية للسيد لودفيج إيرهارد وزير اقتصاد ألمانية ومستشارها لما بعد الحرب العالمية الثانية لسنوات طويلة، بمثابة نموذج لتطبيق نظام من شأنه تحقيق التوازن بين الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية تحت عنوان "الرفاه للجميع"، عن طريق إلغاء مظاهر اللإنسانية التي تظهر عادة في إطار اقتصاد السوق الحر من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، واستبداله باقتصاد يعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال منظومة تشريعية وقانونية وبرامج وهيكل إدارية وتنظيمية وإجراءات تنفيذية من شأنها المزوجة بين الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية. وتبع النموذج الألماني النموذج الياباني ونموذج الدول الإسكندنافية وخاصة السويد، ونموذج الصين الذي جاء تحت اسم اقتصاد السوق الاشتراكي. والنماذج الأربعة لم تختلف عن بعضها بشكل جوهري بل اتفقت على صياغة نظامها وفق ثلاثة أسس أساسية وهي:

1- تحقيق المنافسة ومنع الاحتكار من قبل أية جهة كانت باعتبار أن الاحتكار يؤدي دائماً إلى الركود وتعطيل الطاقات والإمكانات الكامنة.

* مستشار وباحث في التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- تحقيق تكافؤ الفرص بين الهيئات والفعاليات الاقتصادية والحد من سيطرة أليات على مقاليد الأمور الاقتصادية.

3- تدخل الدولة عندما تعجز آليات السوق عن تأدية دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية. وإن اختيار القيادة القطرية في مؤتمرها العاشر الذي انعقد في حزيران 2005 قد أعطت سمة وهوية الاقتصاد السوري بأنه اقتصاد السوق الاجتماعي جاء من خلال المعطيات والأمور المشتركة التالية:

1- التقييم الواقعي والموضوعي للواقع الراهن بأداء وكفاءة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العقد الأخير وتوقعاتها المستقبلية.

2- التطورات المتسارعة في كل مناحي الحياة الاقتصادية وروافدها التقنية والمعلوماتية على المستوى العربي والدولي، التي تتطلب كل ما من شأنه الدخول والانضمام للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الشراكة الأوروبية المتوسطية، منطقة التجارة الحرة مع تركيا، منظمة التجارة العالمية.

3- الإطلاع على تجارب الدول الأخرى من عربية وأوروبية وآسيوية وخاصة تجارب ونماذج الدول التي انتهجت اقتصاد السوق الاجتماعي.

ورغم تباين الآراء ووجهات النظر بين مسؤولي الاقتصاد والأكاديميين الاقتصاديين، فقد أصبح اقتصاد السوق الاجتماعي هدفاً وطنياً يتطلب وضع كل ما من شأنه تحقيق هذا الهدف، ينبغي وضع الصيغ التنفيذية بما يتفق مع هذا الهدف للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية السورية.

وقبل أن أتناول موضوع دور القطاع الأهلي في اقتصاد السوق الاجتماعي لا بد لي من بيان أهم الأسس والمرتكزات التي يقوم عليها اقتصاد السوق الاجتماعي، مستنداً في ذلك رؤيتي الخاصة التي استقيتها من قراءاتي حول هذا الموضوع، وخاصة كتاب "الرفاه للجميع" لمؤلفه لودفيج إرهارد الذي ترجم للعربية في مطلع الستينات.

1- توفير الشروط التي تنظر إلى المصالح الفردية في سياق المصلحة المجتمعية لتحقيق التكامل والتنسيق لإطلاق القوى المنتجة التي من شأنها تحسين المستويات المعيشية لمختلف المناطق والشرائح الاجتماعية.

2- تحقيق التنافس الفعال والمطلق ومنع الاحتكار من قبل أية جهة عامة أو خاصة ووضع الصيغ القانونية والتنظيمية التي توفر إطلاق المبادرات والإبداعات الخاصة والذاتية.

- 3- تدخل الدولة عندما تعجز آليات السوق عن تأدية دورها في تحقيق تكافؤ الفرص بين الفئات والشرائح الاجتماعية، لتوفير الحد الأدنى من الحاجات الاجتماعية لرفع كفاءة توزيع الموارد وفق أسس عادلة ومنصفة.
- 4- تطبيق أسس وقواعد الانفتاح والعلانية والتشاركية والشفافية والمحاسبة في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج المستقبلية للتنمية الثقافية والاجتماعية.
- 5- وضع هيكل مؤسسي يراعي الفعالية ونوعية النتائج وحجمها وجودتها وزمن تنفيذها وطرق تقييم أدائها.
- 6- تحقيق الشروط التي من شأنها تطبيق الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية والفصل بين السلطات.
- 7- تحقيق التكامل والتنسيق بين الدولة وأرباب العمل والعمال للوصول إلى أعلى إنتاجية وتحقيق التوزيع العادل والمنصف بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وهذه الأسس والمرتكزات من شأنها تأسيس تحالف وطني وعقد إنمائي اقتصادي واجتماعي بين مختلف المناطق والفئات والشرائح الاجتماعية من شأنه إقامة نظام يتصف بسوق حرة ودولة قوية مؤهلة لتكون فاعلة ومنفصلة للانضمام للشراكات مع مختلف الدول الإقليمية والدولية.
- حيث فات الأوان على ذلك النظام الاقتصادي الذي تحتكر فيه الدولة الصناعة والزراعة والتجارة وتخديم كل شيء وإهمال وتهميش الرأسمال الوطني والقطاع الأهلي عن أداء الدور في المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال:
- هل نحن عازمون على تحقيق المزاجية والتنسيق والتكامل بين قدرات وإمكانات الدولة وقدرات وإمكانات وإبداعات القطاع الخاص والقطاع الأهلي، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ أم سيظل الرأسمال الوطني يمارس وظيفته في ضخ الأموال إلى الخارج!؟
- فإذا كانت رؤيتي حول أسس ومرتكزات اقتصاد السوق الاجتماعي على النحو الذي ذكرت فما هو دور القطاع الأهلي التطوعي في هذا النظام كشرية وعنصر فاعل في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية؟؟؟

دور القطاع الأهلي في اقتصاد السوق الاجتماعي

مقدمة

من يقلب صفحات التاريخ العربي يجد بأن مشاركة المواطنين في التنظيمات والجمعيات والمؤسسات الأهلية التطوعية قد انطلقت منذ مئات السنين وكان لتلك المسيرة الطويلة للمشاركة المجتمعية محطات متميزة تشهد عليها إنجازات كبيرة في مجالات لاعد لها ولا حصر امتدت وانتشرت بمساهمة المواطنين نساءً ورجالاً لتبني الجسور، وتشق أفنية الري، وتعد الطرق، وتفتح المدارس، والمستشفيات. لتصون كرامة وإنسانية الفقراء ضد الجهل والمرض والجوع، ولتواجه الاستعمار والظلم والبؤس، وتغني الفكر الإنساني بالثقافة والعلوم والمعرفة، وتساهم مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن مسيرة التنظيمات والجمعيات والمؤسسات الأهلية ستواصل مسيرتها إلى جانب الدولة في مختلف المجالات لنشر الخير والعطاء والتنمية، لتشكل قطاعاً هاماً له دوره في مختلف المجالات تحت اسم القطاع الأهلي إلى جانب قطاعي الدولة والخاص.

ومنذ أكثر من عقدين من الزمن وأنا على صلة وثيقة وفعالة بالعمل الأهلي التطوعي من خلال أكثر من عشر جمعيات أهلية.

عرفت من خلال تلك الجمعيات شروط وأسس ومبادئ وأهداف العمل التطوعي الأهلي ودوره في المشاركة المجتمعية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب مؤسسات وهيئات الدولة الرسمية.

وكذلك عرفت من خلال تلك الجمعيات العوامل الإيجابية والعوامل السلبية التي من شأنها تحقيق أوعدم تحقيق أهداف العمل التطوعي.

كما جعلتني أو من إيماناً راسخاً بأهمية دور المشاركة المجتمعية للجمعيات والهيئات التطوعية في تنفيذ أهداف وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ما هو مفهوم القطاع الأهلي؟

يتحدد موقع القطاع الأهلي ما بين الدولة ومؤسساتها من جانب والقطاع الخاص الهادف للربح من الجانب الآخر لذا يسمى هذا القطاع بالقطاع الثالث third sector الذي يتصف بأنه غير هادف للربح non profit sector. ومن أبرز المنظمات والمؤسسات الأهلية التي يشملها القطاع الأهلي في سورية كما في الدول العربية الأخرى هي الجمعيات association لتميزها عن مؤسسات الدولة والقطاع العام لكونها منظمات تطوعية خاصة private

voluntary organization. وفي السنوات الأخيرة شاع عالمياً استخدام مصطلح المنظمات غير الحكومية التي يرمز لها NGOs للتعبير عن الجمعيات والمؤسسات التي تقوم بمبادرة مجموعات من الأفراد بأعمال ونشاطات تطوعية لاتهدف إلى الربح.

أهمية القطاع الأهلي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تزداد أهمية الجمعيات والهيئات الأهلية بازدياد حاجة المواطنين للخدمات، نتيجة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقدم الحضاري للمواطنين وسعيهم الحثيث لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاركتهم الايجابية للجهود الحكومية في التنمية.ومهما تعددت أشكالها وأنواعها فإن فلسفتها الأساسية تقوم على الآتي:

1- تكملة دور الحكومات والتنظيمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية

والتنمية

2- السعي لحل مشكلات قائمة في المجتمع.

3- القيام بمبادرات ذاتية للنهوض بالمجتمع ورعاية أفراده.

4- تقديم أساليب ونماذج يمكن أن تتبناها الحكومات بعد اثبات نجاحها.

5- الاستفادة من الخبرات المتاحة لدى أعضاء تلك الجمعيات والهيئات.

6- تفجير الطاقات الكامنة لدى الأفراد، وتوظيف الخبرات التطوعية بصورة جيدة.

7- الاستفادة من القدرات الذاتية واستثمارها لخدمة المجتمع.

8- تنظيم الجهود التطوعية في أعمال جيدة ومفيدة ومنظمة.

9- تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات والتسيير الذاتي والتمويل الذاتي كلما أمكن ذلك.

10- تحقيق رؤية مستنيرة ومعبرة نحو المستقبل.

وانطلاقاً من تلك الفلسفة والأسس التي تقوم عليها الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية فقد برزت أهمية دور العمل الاجتماعي الشعبي التطوعي كوسيلة فعالة للنهوض بالمجتمع لتحقيق طموحاته وأهدافه المنشودة للدولة والشعب على السواء.

- ولقد أصبح العمل الاجتماعي الشعبي التطوعي كأحد أهم مرتكزات تنفيذ أهداف واستراتيجيات الخطط التنموية في شرق الأرض وغربها وفي البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

- ولقد برزت في علوم الاجتماع والتنمية مصطلحات عديدة حول المشاركة الشعبية والتطوع مثل: المشاركة المجتمعية، الجهود الذاتية، الخدمة الاجتماعية، الاعتماد على الذات وغير ذلك من المصطلحات.

- وأصبحت هناك علوماً تهتم بدراسة وتقييم أعمال الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية من خلال معايير وأسس علمية تهدف إلى تصحيح مسارها وضمان تحقيق أهدافها وفق أفضل الأساليب.

- كما تدرجت تلك الجمعيات من محلية على مستوى الحي أو القرية إلى وطنية (قومية) إلى إقليمية إلى دولية وبرز العديد من التشريعات لتنظيم ذلك.

- واستناداً إلى ذلك فقد اعتبر علماء الاجتماع والتنمية بأن تلك الجمعيات والهيئات محور الارتكاز لتنمية المجتمع والرافد الهام والأساسي لجهود الدولة في تنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي الوسيلة الفعالة للاستفادة من الطاقات البشرية بشكل بناء وصحيح لما تقوم به من أعمال جليلة ذات نتائج وكفاءة عالية، كما أنها ذات أثر كبير في تقليل الاعتماد على موازنة الدولة وتحويل فئات من المجتمع إلى مؤسسين وقادرين على تحويل طموحاتهم البسيطة إلى واقع فعلي سواء كان ذلك على مستوى تنمية المجتمع المحلي أو الوطني أو الاقليمي أو الدولي.

مفهوم المشاركة الشعبية (الاجتماعية):

المشاركة الاجتماعية قيمة محورية في برامج المجتمع المحلي، وهي عنصر هام في أحداث التنمية ولقد وصفتها الأمم المتحدة في تعريفها للتنمية كأحد الركائز لإحداث التقدم الاجتماعي والتنمية.

ويرى بعض علماء الاجتماع أن مكانة الفرد في المجتمعات المتخلفة تكون على أساس انتمائه لعصابة أو قبيلة معينة. وفي المجتمعات النامية تكون مكانته على أساس الوظيفة أو المنصب الذي يشغله. أما في المجتمعات المتقدمة فإن مكانة الفرد تحدد على أساس الدور الذي يلعبه لخدمة المواطنين، ومدى مشاركته في أعمال مجتمعه والنهوض به. فالمشاركة الشعبية بهذا المعنى تكون عنصراً من عناصر التقدم، وتكسب الفرد مكانة في المجتمع. ويؤكد هذا القول علماء الاجتماع السياسي بأن الناس ينظمون ويكونون أكثر مشاركة في مرحلة معينة من مراحل التنمية.

ويرى هاي (Hay) أن المشاركة الاجتماعية تعني الإسهام التطوعي في العلاقة بين الفرد والجماعة وبين الجماعة وجماعة أخرى.

وفي نفس الاتجاه يرى الدكتور عبد المنعم شوقي بأن المشاركة الشعبية: "هي عملية إسهام المواطنين تطوعاً في أعمال التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل وغير ذلك. بل إن المشاركة تعتبر درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية ونوع استجابتهم لحل هذه المشكلات" **ويمكن القول:** بأن المشاركة تقوم أساساً على نظرية المجتمعات حيث أن المجتمع هو مجموعة من المجتمعات ترتبط ببعضها بإدارة أعضائها، وإذا كان للفرد أن يحكم ذاتياً، فيجب أن يشارك في اتخاذ القرار في جميع الجمعيات التي يدخل في عضويتها. وعلى ذلك تكون المشاركة عملية مجتمعية توجه جهود كل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات بأقصى مايمكن.

إن الفكرة المحورية التي تربط تعريفات المشاركة وتوجهات الباحثين والعلماء تدور حول عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي وكونها تتطلب قدراً من مشاركة الأفراد في تحديد نوعية التغيير المطلوب، وفي تنفيذ السياسات التي تؤدي إليه. فالبعد الاجتماعي هو الهدف النهائي لعملية المشاركة. ولكن هل تظهر المشاركة من فراغ؟ أم أن هناك مجموعة من الشروط التي يجب توافرها لكي تظهر المشاركة بشكل فعال؟؟؟ وماهي خصائص هذه المشاركة؟؟؟

أولاً- خصائص المشاركة الشعبية:

لتحقيق مشاركة فعالة خاصة لإحداث التغيير والتنمية بالمجتمع يجب أن تتم المشاركة بما يلي:

- 1- تعاون الأفراد مع بعضهم بشكل تطوعي من أجل إشباع احتياجاتهم المشتركة حسب الأولويات.
- 2- ارتباط المشاركة الشعبية بخطة التغيير الاجتماعي الشامل أو المحدود.
- 3- اعتماد المشاركة على فهم حاجات الواقع سواء من جانب المشاركين أنفسهم أو من جانب واضعي الخطة.
- 4- تزداد فعالية المشاركة الأهلية بتضافر التوجيه والدعم الحكومي مع الجهود الأهلية.
- 5- تزداد الفاعلية أيضاً كلما كان الاعتماد على القيادات المحلية وكلما كان هؤلاء القادة أكثر استيعاباً للواقع وإمكانات تغييره.
- 6- الإحساس بانتماء الأفراد إلى المجتمع المحلي نتيجة التفاعل المتبادل بين الأفراد والظروف المجتمعية ومشكلاتها.

7- انضمام الأفراد إلى الجمعيات الأهلية كجمعيات تطوعية بدافع من إيجابية التعبير عن مشكلات المجتمع وبذل الجهد في العطاء من أجل النهوض بالمجتمع.

ثانياً - أهداف المشاركة:

1- أهداف اجتماعية اقتصادية:

- أ- إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية من النواحي المادية والبيئية وبالتالي تقبل السياسات والقرارات التي يشاركون في وضعها ولايبالون برغباتهم ويعتقدون بأن إشباع حاجاتهم سيتحقق ضمن البرامج والأولويات التي يقررونها بأنفسهم.
- ب- الحرص على المال العام حيث أن مشاركة المواطنين بالمال والجهد في إنشاء المرافق توفر الحرص على حسن استخدام المال العام.
- ج- تكملة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية حيث تعجز الدولة في الدول النامية في معظم الأحيان عن توفير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية الكافية، وهنا يأتي دور العون الذاتي.

2- أهداف إدارية:

- أ - مشاركة المواطنين في تخطيط احتياجاتهم وتقرير وسائل إشباعها يكون له أثر هام في ترشيد السياسات والقرارات وتلافي الأخطاء قبل حدوثها.
- ب- الإسراع بإحداث تغييرات سلوكية ضرورية لنجاح التنمية
- ج- إن تغيير السلوك لا يأتي بالقرارات ولكن بقرار المواطنين أنفسهم بعد القناعة. فالمشاركة وسيلة من وسائل التنمية وهي هامة.

مفهوم العمل التطوعي الذاتي:

التطوع هو الجهد الإداري الذي يقوم به فرد أو جماعة من الناس طواعية واختياراً لتقديم خدماتهم للمجتمع، أو لفئات منه، دون توقع لجزاء مادي مقابل جهودهم سواء كان هذا الجهد مبدولاً بالنفس أو المال.

ظهر التطوع كظاهرة اجتماعية تهدف إلى تأكيد قيم التعاون وإبراز الوجه الإنساني للعلاقات الاجتماعية، وإبراز أهمية التفاني في البذل والعطاء عن طيب خاطر، في سبيل سعادة الآخرين، ومن هنا فالمجتمع المتقدم هو الذي تسوده علاقات المحبة والتعاون وروح العطاء بجانب القدرة على الإنتاج.

العمل التطوعي رغم أنه يتصف بالتلقائية والرغبة الإيجابية ولكن هناك دوافع تحت على التطوع، وتهيئ له المناخ لعمل مثمر، والمتطوع لا يعمل في فراغ، ولكن تدخلت تشريعات كثيرة لتنظيم عملية التطوع. وحتى تكون الحركة مفيدة، ولصالح المجتمع يجب أن تنظم.

وتنظيم عملية التطوع تخضع لظروف محلية وتوفير الجو المناسب، للسماح بنمو هذه الحركة وتواجدها واستمراريتها. وأن تعمل بحرية بما لا يتنافى مع أهداف العمل الوطني..... ناهيك عما أرسته العلوم الاجتماعية من قواعد وأسس، وماسمحت به وسائل الاتصال من إنجازات على صعيد العمل التطوعي، في بلاد أخرى تكون بمثابة الدافع أو المصباح الذي يبين الطريق أمام حركة وإنجازات المتطوعين.

العمل التطوعي التلقائي: وهو العمل العام الذي يعمل في النور لصالح المجتمع ومعه، من أجل تحقيق الغايات والأهداف العليا. وتنظيم أعمال التطوع الاجتماعي يكون في شكل تنظيمات أهلية، أو ما عرف على تسميته عادة باسم الجمعيات أو الهيئات الخاصة.

والجمعيات الأهلية، قد تكون فئوية، أي تهتم بفئة معينة عمالية أو مهنية، وتسعى من خلال تجمعها لخدمة هذه الفئة ومن ثم خدمة المجتمع، أو تكون تنظيمات مجتمعية لخدمة البيئة، وأهداف المجتمع، وتلبية حاجات الجماهير. والنوع الثاني وهو الأهم والأعم الذي يغنينا في هذا المقام.

أولاً- أهمية التطوع في التنمية:

ترجع أهمية التطوع الموجودة في نظام الخدمات في كل مجتمع من خلال الآتي:

- 1- التعرف على الفجوات الموجودة في نظام الخدمات في كل مجتمع.
- 2- تجريب طرق جديدة لمقابلة احتياجات المجتمع.
- 3- التمهيد لنشاط حكومي أشمل في مجالات العمل التي طرقها المتطوعين.
- 4- تكميل العمل الحكومي وتدعيمه لصالح المجتمع عن طريق رفع مستوى الخدمة أو توصيلها.
- 5- توفير خدمات قد يصعب على الإدارة الحكومية تقديمها لما تتسم به الأجهزة التطوعية من مرونة وقدرة على الحركة السريعة.
- 6- التطوع ظاهرة هامة للدلالة على حيوية الجماهير وإيجابيتها ولذلك يؤخذ كمؤشر للحكم على مدى تقدم الشعوب.
- 7- توفير الفرصة للمواطنين لتأدية الخدمات بأنفسهم مما يقلل حجم المشكلات الاجتماعية بالمجتمع.
- 8- إتاحة الفرصة للمواطنين للتدريب على المساهمة في الأعمال والاشتراك في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم وحياة مجتمعهم بطريقة ديمقراطية.

9- إبراز الصورة الإنسانية للمجتمع وتدعيم التكافل بين الناس وتأكيد اللمسة الحالية المجردة من الصراع والمنافسة.

10- تطبيق الأسلوب العلمي من خلال خبراء متطوعين وخلق قنوات اتصال مع منظمات شبيهة بدول أخرى، دون حساسية أو التزام رسمي والاستفادة من تجاربها الناجحة القابلة للتطبيق.

11- جلب خبرات أو أموال من خارج البلاد من منظمات مهتمة بذات المجال بجانب المشاركة في ملتقيات أو مؤتمرات لتحقيق تبادل الخبرات ومن ثم مزيد من الاستفادة والنجاح.

ثانياً - أعمال المتطوعين:

أعمال المتطوعين متعددة الجوانب تضيق وتتسع حسب ظروف عمل الجمعية، وتتوقف على اهتمام المتطوع، ففي الجمعيات الصغيرة قد تشمل أعمال المتطوعين كل شيء، ويعتمد على جهودهم من الألف إلى الياء، ولكن الاستمرار في القيام بالكل رغم اتساع النشاط، وزيادة لإمكانات أجر غير مرغوب، حيث يأتي دور المتخصصين ولن يستطيع المتطوع وحده الوفاء كاملاً بكل المسؤوليات ومن ثم يأتي دور الجهاز الإداري المعاون الذي يتم اختياره بصورة مناسبة لتنفيذ الأعمال... وتبرز العلاقة المأمولة بين المتطوعين والعاملين حيث يسعى المجتمع لتحقيق أهداف واحدة واضحة ومحددة.

بالرغم من ذلك تظل هناك بعض الأعمال من اختصاص المتطوعين ومشاركتهم فيها أساسية نذكر منها:

- 1- تنفيذ المسائل الدستورية والقانونية المتعلقة بالجمعية والقواعد المنظمة للعمل.
- 2- قيادة وإدارة العمل بالجمعية لدى الغير.
- 3- الدفاع عن أهداف الجمعية وتوجهاتها.
- 4- التخطيط للتوسع والانتشار.
- 5- القيام بالدور الدعائي للجمعية.
- 6- المسؤولية تجاه المؤسسات والهيئات الأخرى.
- 7- تنمية موارد الجمعية وبحث سبل الاعتماد على الذات.
- 8- قيام الفنيين من المتطوعين ببعض الأعمال لتنفيذية حسب التخصص بجانب الإشراف.
- 9- قيادة العمل في اللجان الفنية مع توفر شروط الخبرة والدراية بشؤون المجال.

10- الاستعانة بالخبراء لتطعيم أعمال اللجان.

11- مستقبل العمل وما يتعلق به من أمور.

ثالثاً- المشكلات والمعوقات التي تواجه المتطوعين:

هناك مشكلات تبرز من المتطوعين أنفسهم فتقع بقصد أو عن غير قصد نذكر منها:

- 1- يحاول البعض تحقيق أقصى استفادة شخصية ممكنة مما يتعارض مع طبيعة التطوع.
- 2- المحاباة في تنفيذ الأعمال أو تعيين العاملين من الأقارب من غير ذوي الكفاءة.
- 3- الشللية التي تعرقل سير الأعمال.
- 4- استغلال المرونة إلى حد الوصول إلى التسبب والاستهتار.
- 5- الإسراف في الخوف وفرض القيود إلى حد العجز، وتقييد وتحجيم الأعمال.
- 6- الخوف من التوسع خشية عدم إمكان تحقيق السيطرة والإشراف.
- 7- البعد عن الطموح والرضا بالواقع دون محاولة تغييره.
- 8- الوقوع تحت أسر عاملين، ذوي شخصية قوية غير عابئين بتحقيق أهداف الجمعية وتطلعاتها.
- 9- الخوف من الجديد ومن أهمية الانفتاح والوقوع في أسر الانغلاق.
- 10- اعتبار أعمال الجمعية من الأسرار المغلقة التي يجب عدم مناقشتها مع الغير.
- 11- تقييد العضوية أو الرغبة في عدم قبول عناصر جديدة فتصبح الجمعية حكراً على عدد معين.

رابعاً- دعائم نجاح العمل التطوعي:

- 1- عدم وجود مقابل مادي أياً كان نوعه نظير ما يؤديه المتطوع من خدمات.
- 2- توفير القدرة على بذل الجهد بأقصى ما يستطيع المتطوع وبحيث يكون الجهد المبذول تابعاً عن رغبة صادقة.
- 3- تحمل المتطوع مسؤولية الإعلام الإيجابي البناء في رسالة وأهداف المؤسسة التي يتطوع للخدمة بها في محيط الأسرة والأصدقاء والجيران وفي محيط مجتمعه المحلي.
- 4- قيام العلاقة بين المتطوع والمهتمين العاملين بالمؤسسة على أساس من الاحترام المتبادل وتفهم لحقيقة الأدوار والرسالة التي يتحملها كل متطوع.

- 5- إدراك المتطوع لأهمية التدريب وأثره في اكتساب الخبرات والمهارات الكفيلة بتحقيق المستوى المطلوب لإتقان العمل.
- 6- رغم أن الجهد الذي يبذله المتطوع دون مقابل إلا أن علاقته بالمؤسسة التي يتطوع للخدمة بها يجب أن تكون علاقة عمل وجدية فيتحمل المتطوع مسؤولية ونتائج أعمالها.
- 7- على المؤسسة الاجتماعية أن تحدد بدقة احتياجاتها لأعمال المتطوعين كما توفر لهم التقدير والاهتمام بصورة تكفل استمرارهم ورغبتهم في تقديم المعاونة وعلى المتطوع أيضاً أن يتقبل إشراف وتوجيه المؤسسة لضمان حسن الأداء وانتظام العمل على النحو الذي يتوخاه.
- 8- احترام القواعد والنظم المتفق عليها والالتزام بالعمل وفق الأهداف العليا للمؤسسة الاجتماعية.
- 9- عدم الإقلال من شأن المتطوع إذا قل جهده وفق ظروف فيجب تشجيع العمل التطوعي مهما كان حجمه أو صورته طالما يسهم وواو بقدرة يسير في تحقيق أهداف الجمعية.
- 10- إتاحة الفرصة لتجديد شباب التطوع وخلق الصفوف الأخرى وعدم احتكار العمل التطوعي على فئة أو مجموعة معينة.
- 11- تكريم المتطوعين الرواد وتقديم الشكر والعرفان لما قدموه للمؤسسة أو الجمعية من خدمات.

بعد ذلك - من هو المتطوع إذاً؟؟

المتطوع هو شخص إيجابي يؤمن بفكر معين، واقعي النظرة، متعايش مع ظروف بيئته ومجتمعه، يحس بإحساس الجماهير، يقدر العمل العام، لديه الاستعداد للمشاركة الإيجابية في رفع المعاونة، يسعى من خلال التعاون مع قرنائهم لدراسة الاحتياجات وتوفير الإمكانيات للتغلب على المشكلات، وبذا يحقق ذاته ويسهم في توفير حياة أفضل في مجتمع أسعد.

الشروط التي يجب توفيرها في عمل الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية:

- 1- أهمية وضوح أهداف وغايات الجمعية أو الهيئة.
- 2- تخطيط جيد لتحقيق الأهداف، واتفاق على المشروعات، ووضوح لقواعد العمل وخطوطه، والتزام الأعضاء بتنفيذ ما يتفق عليه.

- 3- تنظيم جيد لأعمال المتطوعين خاصة ما يتعلق بالعضوية الاشتراكات – الاجتماعات – توزيع المسؤوليات سلطة الإشراف ومتابعة أعمال العاملين واتخاذ القرار وغير ذلك.
- 4- تحديد الأدوار بين العاملين المتطوعين.
- 5- توصيف وظيفي للعاملين، وتحديد لحجم العمالة وفق الأعمال المطلوبة.
- 6- تحديد المسؤول المتطوع (رئيس – سكرتير عام) للإشراف على العمل.
- 7- وضع نظام للرقابة الداخلية والالتزام بالتطبيق على الجميع بدون استثناء.
- 8- وضع لوائح داخلية تنظم إجراءات العمل وما يتعلق بتعيين العاملين وعقودهم ونظام الترقى بجانب نظام مالي محكم يحدد المسؤوليات.
- 9- إعداد التقارير الدورية عن الإنجازات.
- 10- تنظيم سجلات للنشاط وأوجه العمل المختلفة.
- 11- وضوح في عملية اتخاذ القرار .

وبذلك تنهياً لفرص لعمل تطوعي منظم، ينمو وينجح في تنفيذ الأهداف، وتكثُر الموارد، وتشجع التمويل الذاتي والمجتمعي، وتتسع قاعدة التطوع ويستمر الأداء في اتساق ونجاح.

الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية في الجمهورية العربية السورية:

أولاً- تطور الجمعيات والهيئات الأهلية في الجمهورية العربية السورية:

تباينت اتجاهات وأنواع وأغراض الجمعيات والهيئات الأهلية في الجمهورية العربية السورية تبعاً لطبيعة وخصائص المراحل التاريخية التي مرت بها 0

1- مرحلة ما قبل الاستقلال بدأت على شكل نشاطات أهلية يقوم بها أفراد بدافع ذاتي وعلى أساس من الشعور بالواجب وعمل الخير 0 ولقد ساهمت تلك الجمعيات والهيئات بتقديم المعونات والمساعدات الخيرية لتخفيف الآلام والبؤس عن أولئك الفقراء والمحتاجين والمرضى والمواساة المعنوية والمادية ولقد بقيت خدمات الجمعيات الخيرية في غالبيتها (خلال مرحلة ما قبل الاستقلال) مطبوعة بالطابع الفردي أو مقصورة على فئات معينة ولمجالات محدودة 0 كما كان أغلب الخدمات موجهة لحل المشكلات الطارئة أو لمعالجة بعض الأوضاع في بعض الأحياء او القرى 0

وقد تأسس في تلك الفترة العديد من الجمعيات والنوادي الخيرية لمساعدة وتحسين مستوى بعض الأحياء والقرى والطلاب والنساء والمهنيين وغيرها 0

2- **مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني:** تطور عمل الجمعيات والهيئات الأهلية تبعاً للتبدلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث ظهرت تيارات واتجاهات تنادي بالإصلاح الاجتماعي ووضع أنظمة التكامل والتكافل الاجتماعي، ومن بينها مسألة الرعاية والخدمة الاجتماعية. وقد نادى هذه التيارات والاتجاهات بضرورة اعتبار رعاية الفئات المحتاجة والمعوقين بالذات - واجباً وطنياً. كما طالبت بضرورة تطوير وتعديل تشريعات وأنظمة الضمان الاجتماعي، وبناء على ذلك فقد طلبت الحكومة السورية من مكتب العمل الدولي في عام 1957 تقديم مساعدة فنية في موضوع الضمان الاجتماعي.

وتمت دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سورية و بتاريخ 959/4/6 صدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم /92/ الذي اعتبر في حينه السبيل الأفضل للتكافل الاجتماعي. وقد أقرت الحكومة آنذاك الأخذ بنظام التأمينات الاجتماعية وتطبيقه على مراحل، ثم تتابعت القرارات والمراسيم التي تنظم موضوع التأمين الصحي وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ومراسيم وقرارات تحدد المستحقين للمعونات المالية والتعويضات وقواعد إنشاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمعوقين جسدياً واجتماعياً.

وبناء على تلك الأنظمة فقد تأسس العديد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية التي قام بها الاهلون بدافع ذاتي للقيام بأداء خدمات اجتماعية لايقصد من ورائها الربح المادي وقد تتابع الجمعيات والمؤسسات الخيرية، وازداد عددها وتعددت أدوارها ووظائفها وتوزعت على مختلف أنحاء القطر بشكل متفاوت من حيث العدد والأغراض والأهداف وذلك نتيجة لعدة اعتبارات تتعلق بصورة أساسية بطبيعة البنى الاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك المناطق.

3- **مرحلة الإشراف على مختلف نشاطات وأعمال الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتقديم الدعم والتوجيه لها لضمان استمراريتها في تقديم خدماتها جنباً إلى جنب مع المؤسسات الرسمية ويتم هذا الإشراف من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من خلال مؤسسات رسمية أحدثت لهذا الغرض لمتابعة كافة نشاطاتها وأعمالها 0**

وفي عام 1974 تحددت أنظمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية في ثلاثة عشر بنداً تضمنت الإطار الذي يتوجب على الجمعيات والمؤسسات الأهلية العمل بموجبه.

ومما لا بد من الإشارة إليه بأن تلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية قد أسهمت خلال مراحلها الثلاثة في تقديم العديد من الخدمات على مستوى الأفراد والأسر وبعض القرى والأحياء وعلى المستوى الوطني حيث أقامت العديد من أبنية المساعدة الخيرية الصحية والتعليمية والخدمية كما رفعت البؤس والشقاء عن فئات لا بأس بها عن المواطنين.

وكان هدف من انتظم بتلك الجمعيات والمؤسسات عمل الخير والإحسان وليس الربح المادي. لذلك يمكن اعتبارهما بمثابة رافد ومكمل لما تقوم به الدولة من خلال مؤسساتها الرسمية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً- مدى انتشار وتوزع الجمعيات والهيئات الأهلية في سورية حسب أنواعها وأهدافها:

تشير إحصاءات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حتى نهاية 2005 بأن إجمالي عدد الجمعيات والهيئات الأهلية في سورية يبلغ /704/ جمعية ورابطة واتحاد ويمكن تقسيمها حسب أهدافها وأغراضها إلى الآتي:

- 1- جمعيات المساعدة الخيرية.
- 2- الجمعيات التعليمية الخيرية.
- 3- الجمعيات الفنية والأدبية.
- 4- الجمعيات العلمية.
- 5- جمعيات كفالة الأيتام.
- 6- جمعيات حضانة أطفال الموظفين.
- 7- الجمعيات والنوادي الريفية.
- 8- جمعيات رعاية المسنين والعجزة.
- 9- جمعيات تأهيل المكفوفين.
- 10- جمعيات تأهيل الصم والبكم.
- 11- جمعيات تأهيل المتخلفون عقلياً.
- 12- جمعيات رعاية المعوقين جسدياً.
- 13- جمعيات رعاية الأطفال المصابين بالشلل الدماغي.
- 14- الجمعيات التي تخدم أعضائها.
- 15- جمعيات الأحداث.
- 16- جمعيات الرعاية الصحية والطبية.
- 17- جمعيات الروابط.
- 18- الاتحادات.
- 19- الجمعيات التعاونية.

والجدول الآتي يوضح توزيع إجمالي عدد الجمعيات والهيئات بين محافظات القطر حتى نهاية عام 2005:

عدد الجمعيات والهيئات	المحافظة
302	محافظة دمشق
91	محافظة ريف دمشق
71	حمص
31	حماة
18	طرطوس
33	اللاذقية
12	إدلب
92	حلب
7	الرقية
10	الحسكة
8	دير الزور
14	السويداء
7	درعا
8	القنيطرة
704	المجموع

المصدر: مديرية التخطيط - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لعام 2005.

المنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة:

لقد حرصت الأمم المتحدة كل الحرص على ربط علاقات متينة ووثيقة مع المنظمات غير الحكومية من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي و من خلال الوكالات المتخصصة. فقد قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتشكيل لجنة خاصة تقترح على المجلس أسماء المنظمات غير الحكومية التي تستحق الصفة الاستشارية و تنقسم هذه المنظمات إلى فئات ثلاث

- الفئة الأولى: هي ذات النشاط العام الذي يغطي اهتمامات المجلس كافة، وهي لها حق حضور الجلسات و هيئات المجلس المنفرعة عنه، وإدراج بنود في جدول الأعمال، والتدخل في المداولات لعرض آرائها، وكذلك تقديم مقترحات كتابية للمجلس، وتوزيعها على الدول

الأعضاء وأمثلة على هذه الفئة الغرفة الدولية للتجارة والكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة، و الرابطة الإسلامية الدولية وغيرها.

- **الفئة الثانية:** فهي التي تختص بمجالات معنية، واهأ حق حضور جلسات المجلس، وعرض آرائها كتابة، والمشاركة في بعض الحالات بالمداولات، وأمثلة على هذه الفئة منظمة العفو الدولية واتحاد الحقوقين العرب، جمعية القانون الدولي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان وغيرها.

- **الفئة الثالثة:** ويعبر عنها بالفئة المدرجة في السجل (roster) فهي تلك الفئة التي يتوقع أن تساهم في تقديم العون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن لها صفة استشارية في إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، و ليس لهذه الفئة حق الحضور و الاشتراك في المداولات، وإنما يجوز دعوتها حين الحاجة.

وأمثلة على هذه الفئة الاتحاد الدولي للقضاء، الفدرالية الدولية للصحفيين الأحرار، مجموعة حقوق الأقليات وغيرها.

ويبلغ عدد المنظمات غير الحكومية من الفئة الثالثة المبينة أعلاه والتي لها صفة استشارية في الوكالات المتخصصة قرابة الـ /270/ منظمة.

ولا تعامل المنظمات غير الحكومية بصفه عامة و من وجهة نظر القانون الدولي معاملة المنظمات الحكومية حيث لا يتمتع موظفوها بالامتيازات والحصانات التي يتمتع بها الموظفون الحكوميون وممثلوا الدول لدى هذه المنظمات إلا أن بعض الدول تمنح تسهيلات خاصة لبعض المنظمات غير الحكومية ويحدد إتفاق المقر في الغالب نوعية وحجم التسهيلات التي تقدمها دولة المقر للمنظمة.

المنظمات غير الحكومية التابعة للجامعة العربية:

إن المواطن العربي حاول كثيراً وعبر سنين طويلة العمل من خلال مؤسسات العمل الأهلي التطوعي بكافة أشكالها.

وقد ساهمت هذه المؤسسات إلى درجة كبيرة في أن تكون رافداً هاماً وشريكاً أساسياً في حركات التحرر الوطني والاستقلال.

وقد صدرت تشريعات تلو التشريعات من قبل العديد من الدول العربية لتشكيل العديد من المنظمات ذات العمل العربي المشترك.

ولا يوجد أدنى شك لدى الباحث في المنظمات العربية المشتركة بأنها نشأت بأهداف نبيلة، وأغراض سامية، لخدمة طموحات الأمة العربية بتحقيق التقدم والاستقرار والعدالة.

فقد نصت غالبية الدساتير والأنظمة الأساسية لتلك الجمعيات والتنظيمات على أن هدفها الاستراتيجي هو الوحدة العربية، وأن منطلقاتها وبعث وجودها إنما جاءت لوجود أرضية وقناعة مشتركة بأن البعد القومي هو أساس وجودها، وأنها تسعى فيما تسعى إليه إلى ترسيخ أفكارها الوحدوية عن طريق الممارسة الجادة. ولعل الأمر هنا لا يركز فقط على المؤسسين فحسب، ولكن هناك العديد من المنظمين لهذه الجمعيات والتنظيمات لازالوا يستمرون ويؤمنون بهذا الاتجاه على أساس أنه هدف استراتيجي وليس بنداً من البنود. وبالتالي فإنه لامجال للتشكيك بالنوايا - حسب تصورنا - ولامجال للتقليل من الانجاز. ولكن المسار لم يكن سهلاً على الاطلاق، بل أن مسار تلك الجمعيات في سبيل تحقيق الهدف وماتصبو إليه كان كتقلبات الجو السريعة.

ولازال الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية على المستوى العربي - مع استثناءات بسيطة- دون مستوى الطموح الذي سطرته، لوائحها، ودساتيرها، وأنظمتها الأساسية، وهو السعي نحو ترسيخ الممارسة الفعلية لسلوك الوحدة عبر التنظيمات الأهلية العربية.

القطاع الأهلي كشريك وعنصر فاعل في تحقيق أهداف التنمية في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي:

يتطلب إطلاق التنمية لتحقيق مداها الأقصى، استخدام الطاقات والموارد البشرية والطبيعية للدولة، وذلك لتتمكن الدولة من تلبية الطلب على الخدمات وجميع الاحتياجات نسبياً لمواطنيها. ولكن غالباً ما يكون القطاعين العام والخاص غير قادرين على تلبية جميع هذه الاحتياجات والطلبات. مما يعني أن يكون هناك دائماً فئات نصيبها الإهمال والتهميش. وهي عادة الفئات الأضعف والأقل تأثيراً والأخفض صوتاً.

وعلى العموم مهما بلغت الجهود الحكومية من التركيز وبلوغها إلى أقصى المدى والكثافة في مواجهة القضايا والتحديات الكبرى للتنمية بأبعادها المختلفة ولتقدم المجتمع وتوازنه واستقراره، فإن الآليات والأساليب التنفيذية الحكومية غالباً ماتكون غير كافية، والمتاح منها ليس الأفضل. فالسياسات الاقتصادية وآليات تقديم الخدمات وتطوير البنية التحتية وآليات السوق، التي تتبناها معظم الحكومات، غالباً ماتهمل الفئات السكانية الضعيفة والمهمشة أصلاً في المجتمع.

وتؤكد الدراسات والخبرات في دول عديدة أن القطاع الأهلي التطوعي أقدر من الحكومات، وفي وضع أفضل منها في التعبير عن احتياجات الضعفاء وفي تقديم الخدمات وتنفيذ المشروعات الإنمائية في المناطق النائية. وكذلك أثبتت المنظمات غير الحكومية قدرتها

على التأثير في السلوك والممارسة للمواطنين وتغيير اتجاهاتهم ومواقفهم حيال قضايا عديدة كالبنية والتميز بكافة أشكاله، وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في حياة المجتمع وإشراكهم في العملية الإنتاجية والمجالات المختلفة للتنمية.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن قدرة القطاع الأهلي غير الحكومي وإمكاناته تختلف من دولة لأخرى. وكذلك إن توافر قطاع غير حكومي قوي في أية دولة لا يعني بالضرورة وجود درجة عالية من التفاعل والتنسيق بين منظمات القطاع ذاته، وكذلك بينه وبين القطاعين العام والخاص في الدولة.

إلا أنه من المؤكد أن التفاعل والشراكة بين القطاعين الحكومي والأهلي توفر مناخاً أكثر ملائمة لإنجاز المهام والمشروعات التنموية بكفاية وفاعلية. وإن كان من الصعب إضفاء صفة "علاقة السبب بالنتيجة" على هذه العلاقة بين القطاعين.

وتنصب معظم جهود القطاع الأهلي التطوعي في أغلب دول العالم على تنفيذ مشاريعه الخاصة لتحسين الأوضاع المعيشية في مناطق صغيرة ومحددة من الدولة. وقليلاً ما تساهم هذه الجهود والمشروعات في تطوير النظم وآليات اتخاذ القرار وبلورة السياسات على المستوى الوطني الشامل، التي عادة ما تكون الهم والشغل الشاغل للجهود الحكومية. وهذا لا يقلل من أهمية المشروعات ومن إسهام المنظمات غير الحكومية في خدمة المجتمعات المحلية وتنميتها. ولاشك في أن توافر مجتمع تطوعي أهلي كبير وعلى درجة عالية من التفاعل والشراكة مع المؤسسة الحكومية سيحقق تأثيراً ملموساً في الجهد التنموي الوطني.

ولقد أثبت القطاع الأهلي بمنظماته وجمعياته أن شريك فاعل ومكافئ للقطاع الحكومي بوزاراته ومؤسساته في مجالات عديدة أهمها:

- 1- تشجيع وإقناع القطاع الحكومي بتبني مناهج وأساليب ومقاربات تنموية طورها القطاع التطوعي الأهلي وجربها فعلاً وثبت نجاحها.
- 2- توعية وتعريف المواطنين بحقوقهم المشروعة ومستحقاتهم في برامج الدولة.
- 3- ضبط وتوجيه البرامج الحكومية نحو تلبية الاحتياجات الفعلية للمواطنين وذلك من خلال قيام المنظمات الأهلية بدور القناة الناقلة للرأي العام والمعرفة الجيدة بأحوال الناس والمجتمعات المحلية.
- 4- التعاون الميداني والإجرائي مع الجهات الرسمية.
- 5- التأثير والقدرة على بلورة السياسات والبرامج الإنمائية المحلية والتعبير عنها وتنفيذها.

6- مساعدة الحكومة في تعميم وتكريس استراتيجية تنمية فاعلة عبر تقوية المؤسسات والتدريب ورفع مستوى الكفاءة الإدارية للعاملين.

ويتركز معظم نشاط المنظمات الأهلية غير الحكومية تقليدياً على جانب "العرض supply" بمعنى تقديم الخدمات وتنفيذ البرامج الإنمائية المحلية ومساعدة المؤسسات الحكومية في نشر وتوسيع دائرة برامجها جغرافياً.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة تغييراً كبيراً في طبيعة عمل المنظمات الأهلية والمجتمع إذا أصبحت تعنى بجانب "الطلب Demand". فتقوم بمساعدة المجتمعات المحلية في إثارة همومها واهتماماتها وأولوياتها، والضغط على المؤسسات الحكومية من موقع المكافئ والفاعل والمؤثر الذي يمتلك القدرة الفنية والمهارة العملية.

لذا تعتبر المنظمات التطوعية غير الحكومية عنصراً فاعلاً في الجهود الإنمائية وذلك للأسباب التالية:

1- تمتلك حرية الحركة ولا تخضع للقيود البيروقراطية، وتتمتع بقدرة عالية لاجتياز الحواجز والمعوقات لكسب التأييد وجمع الأموال والحصول على الموارد الضرورية لمشروعاتها ولدعم المشاريع الإنمائية المشتركة مع الآخرين.

2- تميزها بأساليب وبقدرات تمكنها من الوصول إلى المناطق النائية والسكان المستهدفين لبرامجها في المجتمعات المحلية والجماعات الفقيرة التي غالباً لا تطلها البرامج الحكومية.

3- إنها تمثل الجهة الأقرب إلى نبض المجتمعات المحلية والفقراء والمهمشين وهي الأقدر على التواصل مع هذه الفئات وتمثيلها في المحافل الرسمية والدفاع عن حقوقها.

4- غالباً ما تنجز هذه المنظمات التطوعية مشاريعها بكفاءة عالية وبأقل تكلفة وذلك لكونها منظمات تطوعية ولا تهدف إلى الربح وتتمتع بقدر كبير من الشفافية.

5- إن فلسفة وسياسات المنظمات غير الحكومية تستند أساساً إلى كونها مكونة وغير منافسة أو بديلة للجهود الحكومية وهي بذلك تستكمل ما لا تقوم به الحكومة لسد الفجوات والثغرات في خارطة المشاريع، علاوة على أنها تقدم بعض النماذج والأساليب المبتكرة في تنفيذ البرامج ومتابعتها.

د. محمد سعيد الحلبي

مصادر البحث

- مبادئ وشروط الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية ودورها في التنمية وواقعها في سورية - الدكتور محمد سعيد الحلبي.
- الشراكة بين الحكومة والمنظمات الأهلية غير الحكومية في خدمة المواطن والأسرة - الدكتور أحمد عبد الرحمن حمودة.
- التنظيمات الأهلية العربية - رؤية غير حكومية - الدكتور غانم النجار.
- قضايا التطوع ونظام العمل بالجمعيات - الدكتور سامي عصر.
- تاريخ العمل الأهلي الخيري في المشرق العربي - الدكتور سري ناصر.
- انعكاسات العولمة على المجتمع المدني - دمج الإقصاء - الدكتورة أماني قنديل.
- عدة تقارير وأبحاث للأمم المتحدة والجامعة العربية
- عدة دراسات لمركز ابن خلدون - الدكتور سعد الدين إبراهيم.
- تقارير مديرية التخطيط والإحصاء في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.